

## ظاهرة أستشرت منذ عقود

من الواقع الاقتصادي

# متخصصون: الاستثمار الزراعي والدعم الحكومي سبيلان للحد من هجرة الريف الى المدينة

عباس الغالبى

يعاني القطاع الزراعي من مشاكل عديدة أقتت بظلالها على مستويات الإنتاج ، وأصبح يشكل مانسبته ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي بعد ان كان يشكل مامقداره ١٣٪ قبل اكثر من عشرة أعوام من الآن .

وتتفاقر عوامل عدة جعلت القطاع الزراعي في هذا المشهد التراجعي والانخفاض المخيف في الإنتاج ، الامر الذي جعل الاستهلاك يتجه الى الاستيراد على الرغم من الدعوات الحكومية للاعتماد على الإنتاج المحلي وامكانية دعمه والحفاظ على تواجه وحضوره في الاسواق المحلية .

ومانريد تسليط الضوء عليه هو الاستثمار الزراعي المعطل حالياً ، حيث يرى الكثير من الخبراء والعاملين في هذا القطاع أن الضرورة ملحة لاطلاق الاستثمار لتحسين الإنتاج ورفع مستويات انتاج الغلة الزراعية بعد عزوف الفلاحين والمزارعين عن العمل في هذا القطاع بسبب الظروف الامنية وارتفاع اسعار المشتقات النفطية وارتفاع اجور النقل وقلّة الدعم الحكومي في مفاصل الاسمدة والبذور والمكننة الزراعية واعتماد أساليب الري الحديثة ، هذا فضلاً عن انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات والروافد التابعة لهما ، هذه كلها تجعل ضرورة الاستثمار الزراعي ملحة بعد هذا التراجع في واحد من أهم القطاعات الانتاجية المعول عليها في انفتاح الاقتصاد الوطني على مصادر دخل أخرى .

ولعل البيئة الخصبة للاستثمار الزراعي في العراق تعد من أفضل البيئات نظراً لتوافر الظروف الملائمة لنجاحه وامكانية تحقيق نتائج منتظرة على مستوى الجودة والانتاج ، مما يجعل الاتجاه الى اطلاق الاستثمار ضرورة لابد من تفعيلها واعتمادها سريعاً وخلال العام الحالي في ظل الاتجاه الحكومي لتنشيط العملية الاستثمارية برمتها وليس لقطاع واحد فحسب ، بالإضافة الى تعالي الدعوات من قبل القائمين على هذا القطاع في وزارة الزراعة لتفعيل الاستثمار مع الإخذ بنظر الاعتبار قلة التخصيصات الاستثمارية المعتمدة في الموازنات السنوية الامر الذي يتطلب تفعيل دور القطاع الخاص واعطائه الريادة في تبني المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع وخلق الفرص الاستثمارية للمستثمرين العرب والى جانب سعي تحقيق نتائج مرجوة في هذا الاتجاه ، ذلك ان الارض الزراعية العراقية اذا ما استغلت الاستثمار لا يمكن ان تفضي الى نتائج كبيرة .

abbas.abbas80@yahoo.com



عن الانهر وقنوات الري الصغيرة ، وبذل جهود اكبر من قبل دوائر الزراعة المنتشرة في عموم المحافظات لتقديم التسهيلات للفلاحين وتشجيعهم على الزراعة وحثهم على استصلاح الاراضي من خلال دعم اسعار البذور والاسمدة وتوفير معدات الري بالرش والتقطيع ومكافحة الآفات والتقليل من الروتين اليومي في مراجعة الفلاحين للدوائر الزراعية من خلال تنظيمها وتجنيد اولية عضوية تدخل في كثير من الصناعات التحولية وغيرها ودعم الاقتصاد الوطني. وهذه العوامل مجتمعة لها تاثير في تسك الفلاح بارضه وعدم التفكير بالهجرة الى المدينة.

الجرارات والساحبات الزراعية والمعدات الضرورية الأخرى في الزراعة كمشخات السقي وغيرها، ما تسبب بتراجع الإنتاج الزراعي بنحو غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة وتراجعت مكانته في الإنتاج الإجمالي الوطني الى درجة متدنية بعد ان يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي. فيما يقول علي فرحان صاحب إحدى المزارع النموذجية في ناحية الوحدة ان على وزارتي الزراعة والموارد المائية الدور الأكبر في الحد من هذه الظاهرة من خلال زيادة المشاريع الريوية وضخ كميات كبيرة من مياه السقي للاراضي الزراعية خاصة البعيدة

دجلة والفرات انت الى انحصار المياه الى جانب حدوث تراجع كبير في المشاريع الريوية خاصة في مناطق الفرات الأوسط وتركيز العمل في مناطق اعالي الفرات فقط وينسب كبيرة مع عدم وجود الدعم الكافي من قبل الدوائر والمؤسسات الزراعية لتوفير منظومات الري بالرش الحديثة والتي توفر كميات معقولة من المياه لسقي المزارع من خلال استعمال هذه المنظومات الحديثة والتي يتعسر عليهم الحصول عليها بدون ذلك بسبب ثمنائها المرتفعة، وكذلك شحة الوقود وصعوبة حصول الفلاح عليها والتي تعد ضرورة لدى الفلاحين والمزارعين لتشغيل

بغداد / علي الكاتب

يعاني القطاع الزراعي من ظواهر سلبية عدة، الامر الذي يتطلب تكثيف الجهود وتقديم الدعم الكامل للفلاحين والمزارعين سعياً لزيادة غلة الارض التي تراجعت كثيرا بسبب عدم وجود المشاريع الريوية الكافية للاراضي الزراعية وقلّة الدعم الحكومي من قبل الدوائر الزراعية ، الامر الذي تسبب بزيادة الهجرة من الريف الى المدينة وتداعيات هذه الظاهرة السلبية على الريف والمدن في ان واحد، ما يعني ان هذا القطاع بحاجة الى مبادرات زراعية متعددة تتخصص كل واحدة منها بإيقاع معين او جانب ما من جوانب العملية الزراعية.

يقول الدكتور علي احمد الحلو الخبير الزراعي السابق في مركز بحوث ابياء للزراعة والبستنة ان ظاهرة هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة تعد من اخطر الظواهر السلبية على المجتمع والاقتصاد على حد سواء، ففي جانب تعني خسارة ايد ماهرة في العمل الزراعي تخصصت في زراعة وجني انواع شتى من المحاصيل لفترة طويلة من الزمن وهجرتها يعني حدوث خسارة كبيرة في القطاع الزراعي لايد عاملة ومنتجة في ان واحد وتدني انتاجية الارض الزراعية. ومن جانب آخر فهي تضيق اعدادا من العمالة غير الماهرة في المدن والتي تزداد اعدادها يوما بعد يوم بسبب انها ليس بمقدورها استيعاب هذه الكميات الكبيرة من العمالة الوافدة من الريف لان فرص العمل المتوفرة محدودة جدا في الغالب مع ضمان تقديم الحد الأدنى منها فقط خاصة اذا عرفنا ان اعداد الفلاحين المهاجرين الى المدن كبيرة جدا.

ويضيف ان من جملة الاسباب لهذه الظاهرة والتي لا تخفى على الكثيرين شحة مياه السقي والارواء المزروعة باعتبارها اكبر خطر يهدد الزراعة في العراق بالوقت الحاضر، فتراجع الحصص المائية للعراق من قبل الدول التي ينبع او يمر فيها نهرا

## شركة ألمانية تبدأ بتسيير رحلات مباشرة لمطاري اربيل والسليمانية

الشركات بتسيير رحلات لمطارات العراق. وبين البيان ان بعض شركات طيران مثل الخطوط النمساوية والتركية والإيرانية والمكسيكية الأرنديّة وطيران الخليج البحرينية، فضلاً عن العديد من شركات الطيران الخاصة من الدول العربية والأجنبية تقوم بتسيير رحلات للعراق. بالمقابل بدأت شركة الخطوط الجوية العراقية وشركات طيران عراقية خاصة بتسيير رحلات لدول الجوار والدول الأوروبية أيضاً. وافتتحت مطارات جديدة بالمحافظات العراقية بعد عام ٢٠٠٣، ومنها مطار اربيل والسليمانية والنجف، إضافة إلى المطارات التي كانت موجودة سابقاً في بغداد والبصرة والموصل.



أربيل / وكالات أعلنت شركة خطوط "اير برلين" الألمانية عن تسيير رحلات جوية مباشرة ومنظمة للعراق ابتداء من اليوم السبت. وذكر بيان للشركة انها ستبدأ بتسيير رحلتين شهريا الى مطاري اربيل والسليمانية بإقليم كردستان، على أن ترفع عدد رحلاتها ابتداء من الصيف المقبل. وأشار البيان الى ان العديد من شركات الطيران الأجنبية وخاصة من أوروبا من التي أوقفت رحلاتها إلى العراق منذ حربي الخليج في عام ١٩٩١ والحرب الأخيرة في ٢٠٠٣ تخطط لاستئناف رحلاتها العام الحالي، فيما بدأت بعض

## برلمانية تؤكد تفعيل القوانين الاقتصادية سريعا

بغداد / وكالات قالت عضوة اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عمارة البلداوي ان اللجنة وضعت آلية لتبويب القوانين الاقتصادية لمناقشتها حسب الأهمية التي تدعم تعدد الإيرادات وتحريك عجلة الإنتاج، إضافة الى قوانين الإصلاح الاقتصادي بشكل عام. وأضافت البلداوي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان اللجنة الاقتصادية سبق وان سعت باتجاه القوانين الاقتصادية، لكن الاهتمام في مجلس النواب كان ينصب باتجاه القوانين التي تساعد في معالجة الواقع الأمني.

## عودة الأسطول البحري العراقي إلى العمل

بغداد / وكالات انطلقت أول باخرة تابعة للأسطول البحري العراقي من الموانئ المصرية باتجاه ماليزيا بطاقة تحميلية بلغت أكثر من ١٦ ألف طن، بعد توقف الأسطول عن العمل قرابة ١٠ سنوات. ووصف مستشار وزارة النقل عصمت عامر جيايد بحسب راديو سوا "عودة العمل بالأسطول البحري العراقي بأنه طرفة نوعية، مشيراً إلى ان هناك باخرتين عراقيتين ستزنان إلى العمل، إضافة إلى النية لشراء باخرتين لتكون نواة الأسطول مكونة من خمسة باواخر هذا العام". وأشار جيايد إلى قرب البدء بتنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير الذي سيجتج اللوائ العراقية استقبال البواخر العملاقة، مشيراً إلى ان المشروع "سيمنح أكبر موقع استراتيجي للعراق على البحر... ومن ثم يتحول العراق إلى ممر دولي". وكانت بوأخر الأسطول البحري العراقي شهدت توقفاً في موانئ عربية وعالية بعد الصروب الأخيرة التي خاضها العراق والدعايات الاقتصادية التي أثرت على صيانة واستمرار عمل تلك البواخر.

## البدء بإنشاء أنبوب ناقل للنفط من الفاو الى الزبير

التراخيص الثانية". وأضاف ان "قياس الأنابيب الناقل للنفط من قضاء الفاو الى قضاء الزبير يبلغ ٤٨ عقدة ، وقد تعاقدت شركة المشاريع النفطية لتجهيز الأنابيب وهي الآن تعمل بمرحلة المسح، وتحديد إجراءات العمل". ويذكر ان شركة نفط الجنوب تتوقع زيادة في إنتاجها للنفط قد يصل خلال عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ إلى ثمانية ملايين برميل يوميا ليعم بعد توقيع عقود التنقيب في الحقول الثانية ومباشرة الشركات الأجنبية بالعمل في الحقول المتعقد عليها.

البصرة / وكالات أكد مديرعام شركة نفط الجنوب ضياء جعفر انه تم وضع اللمسات الأخيرة للبدء بمشروع إنشاء أنبوب ناقل للنفط من قضاء الزبير الى قضاء الفاو في البصرة. وقال جعفر بحسب وكالة كردستان للأنباء(آكأنوز) ان "شركة المشاريع النفطية التابعة لوزارة النفط، وضعت اللمسات الأخيرة للبدء بمشروع إنشاء أنبوب ناقل للنفط من قضاء الزبير الى قضاء الفاو ، مشيراً الى ان "من شأن هذا المشروع استيعاب الزيادة المتوقعة في عملية إنتاج النفط في مدينة البصرة، لاسيما بعد توقيع عقود جولة

ارتأت اطلاق المشاريع الاستثمارية على شكل دفعات من أجل خلق شفافية عالية وتتافس جدي وحقيقي بين كل المستثمرين. ويذكر ان أمانة بغداد كانت أطلقت في عام ٢٠٠٨ الدعوة الأولى من المشاريع الاستثمارية في بغداد وشملت إنشاء مجمع سكني بمسكن الرشيد، وأخر بمنطقة الغزالية، فضلاً عن إنشاء مجمعات للتسوق وفنادق ومنتزهات، فيما جرى اطلاق وجبة ثانية من المشاريع في شهر آب من عام ٢٠٠٩ وشملت إنشاء مجمع سكني في منطقة الديار ومنتزهين وفندق خمسة نجوم وسلسلة مطاعم عائمة بمنطقتي الأعظمية وأبي نواس.

## قريباً أمانة بغداد تطلق ٢٥ مشروعاً استثمارياً

وأضاف الكعبي أن المشاريع الجديدة "ستشمل إنشاء مجمعات سكنية وصناعية وتسوق وفنادق فئة خمسة نجوم، وسلسلة مطاعم حديثة ومشاريع بنى تحتية وأخرى تضيفي مشاهد تطويرية على العاصمة". وأشار الوكيل الفني للأمانة إلى أن "العام الحالي ٢٠١٠ سيشهد أيضاً البدء بتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تم التعاقد عليها مع الشركات. وقال الوكيل الفني لأمانة بغداد نعيم الكعبي بحسب "السومرية نيوز": إن "الأمانة سوف تطلق قريباً أكثر من ٢٥ مشروعاً للاستثمار ضمن الدفعة الثالثة من المشاريع الاستثمارية لتطوير واقع مدينة بغداد". وأضاف عبد الزهرة أن "الأمانة

بغداد / وكالات أعلنت أمانة بغداد عن نيتها اطلاق مجموعة جديدة من المشاريع الاستثمارية أمام الشركات لتنفذها في العاصمة، ومن بينها مشاريع لإنشاء فنادق ومجمعات سكنية وتسوق، مؤكداً أن العام الحالي ٢٠١٠ سيشهد تنفيذ المشاريع التي تم التعاقد عليها سابقا مع الشركات. وقال الوكيل الفني لأمانة بغداد نعيم الكعبي بحسب "السومرية نيوز": إن "الأمانة سوف تطلق قريباً أكثر من ٢٥ مشروعاً للاستثمار ضمن الدفعة الثالثة من المشاريع الاستثمارية لتطوير واقع مدينة بغداد". وأضاف عبد الزهرة أن "الأمانة

## المالية: تشكل لجنة لإعداد الاستراتيجية العامة للموازنة الاتحادية

بغداد / قيس عبيدان تعتمزم وزارة المالية الشروع بإعداد استراتيجية متوسطة المدى للموازنة الاتحادية لأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ وفق قانون الإدارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤. وذكر مصدر اعلامي في الوزارة ان وزير المالية باقر جبر الزبيدي أوعز بأعداد العامة لمجلس الوزراء ووزارات (الدفاع والداخلية والتخطيط والنفط والتجارة والصناعة والزراعة والتعليب العالي والتربية والموارد المائية والإسكان والأعراق) والبنك المركزي العراقي، لترشيح ممثلين بدرجة مدير عام للمشاركة في هذه اللجنة ولتفعيل مشروع أصلاح الإدارة المالية والتي تلطمح وزارة المالية الى أن يطق من خلال لبياته الأولى في وضع استراتيجيات تنموية مفصلة وتحسين أعداد الموازنة وبرمجة الأنفاق بصورة سليمة.

ذلك الطرف المتعاقد لمستثمريه أو مستثمري أية دولة ثالثة أيهما أفضل مع ضمان كل الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل العائدات حصيلة البيع والتصفية الكلية أو الجزئية والأموال المدفوعة لتسديد قروض مرتبطة بالاستثمار والتعويضات ورأس المال والأجور والمكافآت ومستحققات مواطني الطرف المتعاقد الآخر ومواطني أية دولة ثالثة المسموح لهم بالعمل في الأنشطة المرتبطة بالاستثمار وأن تجري جميع هذه التحويلات بدون تأخير ويعملة قابلة للتحويل بحرية.

## مشروع إتفاقية تشجيع الإستثمار بين العراق وسلطنة عمان

النافذة في ذلك الطرف واذا ما تم نزع ملكية المشروع لأغراض المنفعة العامة فينبغي أن يكون بمقابل تعويض فوري وكاف وفعال يتم احتسابه على أساس قيمة الإستثمارات المماثلة السائدة في السوق مباشرة. وبين الديباع أن مشروع الإتفاقية أشار الى معاملة مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين ممن تتعرض مشاريعهم الاستثمارية للخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو إعلان حالة طوارئ على المستوى المدني معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها

اللزامة للدخول والخروج والإقامة والعمل للمستثمر ولن تتصل أعمالهم بالاستثمار من خبراء وإداريين مع حماية حقوق وممتلكات المستثمرين مؤكداً منح الدولة المضيفة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريها أو لمستثمري أية دولة ثالثة كما لا يجوز تأميم مشاريع المستثمرين من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين أو نزع ملكيتها أو إخضاعها لأي إجراءات لها الأثار نفسها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ما لم يتم نزع تلك الملكية لإغراض المصلحة العامة وفقاً للقوانين

الى أن الموافقة على تحويل وزير المالية صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع تدرج في إطار تشجيع الإستثمار في كلا البلدين وتحقيق شراكة اقتصادية بين البلدين. وأوضح الديباع أن مشروع الإتفاقية نص على قيام كل من الطرفين المتعاقدين بتشجيع مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لإستثمار رؤوس الأموال في إقليمه في ظروف مناسبة ويكون قبول الإستثمار طبقاً لتشريعياتها ولأحكام هذه الإتفاقية على أن يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات

بغداد / المدى أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على تحويل وزير المالية صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع إتفاقية تشجيع الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة سلطنة عمان بصيغتها المعدلة من قبل مجلس شوري الدولة وذلك إستناداً للمادة (٨٠/ البند سادس) من الدستور مع قيام وزارة الخارجية بإعداد وثيقة التحويل اللازمة للتفاوض والتوقيع على مشروع الإتفاقية. وأشار الديباع بحسب المركز الوطني للإعلام

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
برتقال عراقي	١٢٥٠ ديناراً	خيار	٥٠٠ دينار
برتقال مستورد	١٠٠٠ دينار	طماطة	٧٥٠ ديناراً
ليمون عراقي	١٥٠٠ دينار	فلفل	١٠٠٠ دينار
ليمون مستورد	١٠٠٠ دينار	بانديجان	٧٥٠ ديناراً
تفاح اصفر	٧٥٠ ديناراً	شجر	١٠٠٠ دينار
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	بصل (بناواعة)	٧٥٠ ديناراً
تفاح اخضر	٢٠٠٠ دينار	بقدونس	١٥٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	شونيز	٢٥٠ ديناراً
كيوي	٢٠٠٠ دينار	شلفم	٢٥٠ ديناراً
رمان عراقي	١٠٠٠ دينار	لهانة	٥٠٠ دينار
كستناء عراقي	٢٠٠٠ دينار	قرنابط	٥٠٠ دينار
لاتكي	١٠٠٠ دينار	جزر	١٠٠٠ دينار
نارنج	٥٠٠ دينار	خس	٢٥٠ ديناراً
تمر زهدي	٥٠٠ دينار	فاصوليا	٢٠٠٠ دينار
تمر خشاوي	٥٠٠ ديناراً	كلم	١٠٠٠ دينار

أَسْعار العَمَلات	
العملة	سعر الشراء
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً
العمد	سعر البيع للمنتقل بالدينار
الذهب عيار ٢٤	٢٠٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٨٦,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٧٢,٠٠٠
الفضة	٧٠٠

### حركة السوق

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الماوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قالب سكس ٢٠ ٣م	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قالب سكس ٢٠ ٣م	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليج	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠